

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته اليمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١٢/٧/١٩٩٥ م.

١٣-٧-١٩٩٥ م.

رئيس الوزراء
ال الشريف زيد بن شاكر

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٨ صفر سنة ١٤١٦ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٩٥ م . المجلد ٤٥٥٥

الصفحة

الفهرس

١٩٣٣	نظام رقم ١٨ لسنة ١٩٩٥	نظام التنظيم الاداري لوزارة الاعلام
١٩٣٦	نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥	نظام معدل لنظام تنظيم وادارة وزارة الخارجية
١٩٣٧	نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٥	نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني
١٩٣٩	معاهدة تسليم المجرمين	الفارين بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية .
١٩٤٦	تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩٥	تعليمات صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم
١٩٥١	تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات	
١٩٥٢	تعليمات صادرة استنادا لنص المادة ١٤	من نظام النقل السياحي المتخصص رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
١٩٥٤	قرار صادر عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات	

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأهل

مخبر الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٥/٥/٦
تأسس بوضع النظام الاتسي :-

نظام رقم - ١٨ - لسنة ١٩٩٥
نظام التنظيم الإداري لوزارة الاعلام
صادر بموجب المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام / نظام التنظيم الإداري لوزارة الاعلام لسنة ١٩٩٥ / وسعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الاعلام
الوزير	:	وزير الاعلام
الامين العام	:	الامين العام للوزارة

المادة ٣ - ترتكز السياسة الاعلامية للوزارة على المبادئ التالية :-

- الايمان بالله والولاء للوطن والملك والتمسك بقيم العروبة والاسلام .
- التعبير عن مبادئ الثورة العربية الكبرى ورسالتها وتوعية المواطنين بتراتها ودورها وحضورها الانساني .
- ان يكون الاعلام للوطن ومعبرا عن الدولة الاردنية دون ان يستغل للفلسفة حزب او تنظيم او دعاية تمس مصالح الوطن العلي .
- الالتزام بنصوص الدستور والابترشاد بمبادئ الميثاق الوطني في ضمان حرية التعبير عن الرأي وتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية وتوحيده المناخ للإبداع الثقافي والفكري والفني والعلمي .
- احترام العقل والحقيقة وكرامة الانسان وعدم المس بحريته او الاساءة لحياته الخاصة .
- حرية تداول المعلومات والاخبار على ان لا يمس امن الوطن ومصالحه العليا .
- توعية المواطن بحقوقه واجباته وتنمية الحس الوطني والانساني لديه وتعزيز مبادئ المساواة والمعدل وسيادة القانون في ثقافته ومواقفه .

المادة ٤ - تسمى الوزارة في ضوء المبادئ المنصوص عليها في هذا النظام لتحقيق ما يلي :-

- تعميق الوعي الوطني والقومي القائم على مبادئ الايمان والمرتكز على الفهم والمتحرر من جميع اشكال التعصب والتحيز .
- نقل صورة الوطن للخارج وتوثيق الصلة بين الاردنيين المقيمين في الخارج وبين وطنهم واطلاعهم على ما يحقق من انجازات .
- تعريف المواطنين بحقوقهم واجباتهم والتأكيد على روح المشاركة المسؤولة في الدفاع عن مصالح الوطن وقيمه وانجازاته .
- تعزيز قنوات الاتصال الاعلامي والثقافي والمعرفي بين المواطنين لتوعيتهم بما يشهده العالم من تحولات وقضايا تواكب العصر .
- المساهمة في توفير فرص الترويج والترفيه ، بما يتفق مع القيم والتقاليد والتراث والاخلاق .
- ترسيخ قيم المجتمع الاردني المعبر عن صلته بتاريخ امته ونضال شعبه لمواكبة روح العصر .

المادة ٥ - ١ - تتألف الوزارة من :-

اولا : المؤسسات والدوائر المستقلة التالية :-

- ١ - مؤسسة الاذاعة والتلفزيون .
- ٢ - دائرة المطبوعات والنشر
- ٣ - وكالة الانباء الاردنية

ثانيا : المديرية التالية التي تنشأ في مركز الوزارة :-

- ١ - مديرية الشؤون الادارية والمالية .
- ٢ - مديرية العلاقات العامة .
- ٣ - مديرية المنظمات والعلاقات الخارجية .
- ٤ - مديرية التخطيط والمتابعة .

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير احدث اي مديرية جديدة في مركز الوزارة او الغاء اي من المديرية القائمة او دمجها في غيرهم .

ج - للوزير بناء على تنسيب الامين العام احدث الاقسام والفروع في اي مديرية في مركز الوزارة او الغاؤها او دمجها في غيرها .

المادة ٦ - ١ - يرتبط بالوزير كل من :-

- ١ - الامين العام ويكون مسؤولا امامه عن ادارة شؤون الوزارة وعن حسن سير العمل فيها وعن تنفيذ سياساتها .
- ٢ - مديري المؤسسات والدوائر المستقلة المنصوص عليها في الفقرة ١ - اولا من المادة ٥ - من هذا النظام ويكونون مسؤولين امامه عن ادارة المؤسسة او الدائرة التي يرأسونها وعن حسن سير العمل فيها .

ب - يرتبط مدير المديرية في مركز الوزارة بالامين العام ويكونون مسؤولين مباشرة امامه عن ادارة شؤون المديرية التي يرأسونها وعن حسن سير العمل فيها .

ج - يرتبط رئيس القسم في المديرية بمديره ويكون مسؤولا مباشرة امامه عن شؤون القسم الذي يتولى رئاسته وعن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

المادة ٧ - ١ - للوزير تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الامين العام على ان يكون التفويض بقرار خطي لكل صلاحية تحدد فيه المهام والاعمال المفوضة .

ب - للامين العام تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى مديري المديرية على ان يكون التفويض بقرار خطي لكل صلاحية تحدد فيه المهام والاعمال المفوضة .

هذه من الأشغال

المادة ٨ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :
 ١ - تحديد المهام والواجبات المنوطة بكل من المديرية والادارة ومهام مديريها ورؤسائها
 ب - وصف اعمال الموظفين في مركز الوزارة وفي المديرية التابعة لها .
 ج - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في مركز الوزارة .

المادة ٩ - يلغى نظام وزارة الاعلام رقم ١٩ - لسنة ١٩٨٠ والتعديلات التي طرأت عليه .

١٩٨٥-١٩٨٦ م .

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام وزير الخارجية بالوكالة الدكتور خالد الكركي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكسر
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المالية باسل جردانه	وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير دولته جمال الكريشما	وزير النقل المهندس سمير قعوار
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي	وزير الداخلية سلامه حماد	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف	وزير التأمين عادل القضاة	وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الصحة بالوكالة الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة تأدر الظهيريات	وزير دولته الدكتور محمد ابو عليم	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود
وزير دولته طه الهباهبه	وزير الثقافة المهندس سمير الحباشنة	وزير دوله للشؤون البرلمانية الدكتور عبد الحميد المزرايم
وزير التنمية الاجتماعية سلوى المصري	وزير السياحة والآثار عبد الاله الخطيب	وزير الطاقة والثروة المعدنية سميح دروزه
		وزير التنمية الادارية الدكتور محي الدين توف

نحسب الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٣
 نأمر بوضع النظام الاتسي : -

نظام رقم - ١٩ - لسنة ١٩٩٥
 نظام معدل لنظام تنظيم وادارة وزارة الخارجية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وادارة وزارة الخارجية لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع النظام رقم - ٦٩ - لسنة ١٩٩٣ المنشر اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة - ٢ - من النظام الاصلي على الوجه التالي :
 اولا : باضافة عبارة (و الممثلات) بعد عبارة (التفصيلات العامة) الواردة في تعريف عبارة البعثات الاردنية .

ثانيا : باضافة عبارة (و رؤساء الممثلات) بعد عبارة (والتواصل الاردنيون) الواردة في تعريف عبارة رؤساء البعثات .

المادة ٣ - تعدل المادة - ١٩ - من النظام الاصلي باضافة عبارة (او رؤساء ممثلات) بعد عبارة (او قناصل عامون) الواردة في مطلعها .

الحسين بن طلال

١٩٨٥-١٩٨٦ م .

نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام الدكتور خالد الكركي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكسر
وزير الخارجية عبد الكريم الكباريتي	وزير المالية باسل جردانه	وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير دولته جمال الكريشما	وزير النقل المهندس سمير قعوار
وزير الداخلية سلامه حماد	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الصحة الدكتور هارث البطاينة
وزير التأمين عادل القضاة	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي
وزير دوله الكتور محمد ابو عليم	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف
وزير الثقافة المهندس سمير الحباشنة	وزير دولة للشؤون البرلمانية والثروة المعدنية الدكتور عبد الحميد المزرايم	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة تأدر الظهيريات
وزير التنمية الاجتماعية سلوى المصري	وزير السياحة والآثار عبد الاله الخطيب	وزير الطاقة والثروة المعدنية سميح دروزه

هكذا من الأشهر

نخبة الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٢٠ - لسنة ١٩٩٥

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع النظام رقم ٦٨- لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة - ٢ - من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : باضافة عبارة (او المنظية) بعد عبارة (القنصلية العامة) الواردة في تعريف كلمة البعثية .

ثانيا : باضافة عبارة (او رئيس المنظية) بعد عبارة (القنصل العام) الواردة في تعريف رئيس البعثية .

المادة ٣ - تعدل المادة - ١٠ - من النظام الاصلي باضافة الفقرة - ج - بالنص التالي اليها :-
ج - يعين رئيس المنظية بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام .

المادة ٤ - تعدل الفقرة - ب - من المادة - ٣١ - من النظام الاصلي باضافة عبارة (رئيس المنظية) بعد عبارتي (قنصل عام) و (قائم باعمال اصيل) الواردتين فيها .

١٢-٦-١٩٩٥ م .

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام الدكتور خالد الكركي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زيد بن شاكسر
وزير الخارجية عبد الكريم الكباريتي	وزير المالية باسل جردانه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير دولة جمال الخريشا	وزير النقل المهندس سمير قعوار
وزير الاوقاف والشؤون والمقنصات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير المحبة الدكتور عارف البطينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي	وزير الداخلية سلامة حماد
وزير العدل هشام التل	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف
وزير العمل الدكتور نادر ابو الشعر	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة نادر الظاهر	وزير الدولة الدكتور محمد ابو عليم
وزير دولة طه الهياجه	وزير الثقافة المهندس سمير الحباشنة	وزير دولة الدكتور محمد ابو عليم
وزير التنمية الاجتماعية سلوى المصري	وزير السياحة والآثار عبد الله الخطيب	وزير الطاقة والثروة المعدنية سميح دروزه

هذه من الأصول

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٦٤ - تاريخ ١٩١٥م ، تتضمن الموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين التي تم التوقيع عليها بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية بشكلها التالي :-

معاهدة تسليم المجرمين الفارين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
رغبة منهما في توفير تعاون أكثر فعالية بينهما في قمع الجريمة وملاحقة المجرمين وتسهيل العلاقات بين البلدين في مجال تسليم المجرمين الفارين عن طريق إبرام معاهدة بينهما لتسليم المجرمين الفارين .
وافقتا على ما هو آت :-

المادة - ١ -

الالتزام بتسليم المجرمين الفارين

الدولتان المتعاقدتان تتعهدان . بموجب أحكام هذه المعاهدة ، بتسليم الواحدة للأخرى . اشخاص توجه لهم الدولة طالبة تهما أو تدينهم بجريمة تستوجب تسليمهم .

المادة - ٢ -

الجرائم القابلة لتسليم مرتكبيها

- ١ - تكون الجريمة قابلة لتسليم مرتكبيها الفارين إذا كانت خاضعة للعقوبة بموجب قوانين الدولتين المتعاقدتين وذلك بحرمان الحرية لمدة تزيد عن سنة واحدة أو بمقبوضة أشد .
- ٢ - وتكون الجريمة قابلة لتسليم مرتكبيها الفارين أيضا إذا كانت تتألف من الشروع أو الاشتراك في ارتكاب جريمة تتفق والوصف الوارد في الفقرة ١ .
- ٣ - من أجل إفراض هذه المادة ، تكون الجريمة قابلة لتسليم مرتكبيها الفارين :-
١ - سواء كان تصنيف الجريمة أو تسميتها في قوانين الدولتين المتعاقدتين هو ذات التصنيف أو التسمية أم لا .
ب - سواء كانت الجريمة أو لم تكن واحدة يتطلب القانون الفدرالي في الولايات المتحدة بيان أمور بشأنها مثل النقل عبر الولايات ، أو استعمال البريد أو استعمال تسهيلات أخرى تؤثر على التجارة الخارجية أو التجارة بين الولايات ، ويكون الغرض من هذه الأمور احتساب السلطة القضائية في محكمة فدرالية في الولايات المتحدة فقط لا غير .
- ٤ - الجريمة ، كما ورد وصفها في هذه المادة ، تكون قابلة لتسليم مرتكبيها الفارين بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه أو الأعمال التي شكلت الجريمة .
- ٥ - إذا منح التسليم بسبب جريمة خاضعة للتسليم ، ينبغي أيضا أن يمنع بسبب أي جريمة أخرى حددت في الطلب . وأن كانت عقوبتها تقتضي بحرمان مرتكبيها من حريتهم لمدة سنة واحدة أو أقل ، شريطة أن تتوفر كالة مطلوبات التسليم الأخرى .

المادة - ٣ -

الجنسية

مع مراعاة بنود هذه الاتفاقية من حيث توفر شروط التسليم يجب أن لا يرفض تسليم الشخص المطلوب تسليمه على أساس جنسيته .

المادة - ٤ -

الجرائم السياسية والعسكرية

- ١ - لا يمنع تسليم المجرمين الفارين إذا كانت الجريمة التي طلب التسليم بسببها جريمة سياسية .
- ٢ - من أجل إفراض هذه المعاهدة ، لا تعتبر الجرائم التالية جرائم سياسية :
أ - القتل أو جريمة عنف ضد رئيس إحدى الدولتين المتعاقدتين ، أو ضد أحد أفراد عائلته .
ب - جريمة تلزم الدولتان المتعاقدتان كليهما بموجب اتفاقية دولية متعددة الأطراف أو معاهدة بتسليم الشخص المطلوب بسببها أو بطرح القضية على السلطات المختصة في البلدين للتقرير في أمر المقاضاة بشأنها .
ج - الاشتراك أو الشروع أو التآمر في ارتكاب أي من الجرائم الآتية الذكر .
- ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة ، لا توافق الدولة المطلوب إليها تسليم المجرمين الفارين إذا قررت السلطة المختصة فيها أن الطلب كان مدفوعا بدوافع سياسية .
- ٤ - يجوز للسلطة المختصة في الدولة المطلوب التسليم إليها أن ترفض طلب تسليم المجرمين الفارين لجرائم تخضع لأحكام القانون العسكري ولا تعتبر جرائم في ظل أحكام القانون الجزائي العام .

المادة - ٥ -

المقاضاة السابقة

- ١ - لا يوافق على طلب تسليم المجرمين الفارين عندما يكون الشخص المطلوب قد حكم في الدولة المطلوب إليها أو برئت ساحتها فيها من الجريمة التي يطلب التسليم بسببها .
- ٢ - لا يحول دون تسليم المجرمين الفارين قرار اتخذ من قبل السلطات في الدولة المطلوب إليها التسليم يقضي بعدم مقاضاة الشخص المطلوب تسليمه بسبب الأعمال التي طلب من أجلها التسليم . أو بعدم مواصلة الإجراءات التي كانت قد اتبعت ضده بسبب تلك الأعمال .

المادة - ٦ -

سقوط حق التقادم

يتخذ القرار بشأن اجازة طلب تسليم المجرمين دون البحث في أحكام القانون فيما يتعلق بسقوط الدعوى بالتقادم في أي من الدولتين المتعاقدتين .

المادة - ٧ -

عقوبة الأعدام

- ١ - عندما يكون الأعدام عقوبة الجريمة التي يطلب بسببها تسليم المجرم الفار بموجب قوانين الدولة طالبة ، ولا يكون الأعدام عقوبتها بموجب قوانين الدولة المطلوب إليها يجوز للدولة المطلوب إليها أن ترفض تسليم المجرم الفار ما لم تعط الدولة طالبة ما تعتبره الدولة المطلوب إليها تأكيدات كافية بأن عقوبة الأعدام لن تنفذ إذا فرضت .
- ٢ - وفي الحالات التي تقوم فيها الدولة طالبة بتقديم التأكيد المنصوص عليه في هذه المادة ، لا تنفذ عقوبة الأعدام إذا فرضتها محاكم الدولة طالبة .

هكذا من الأشهر

المادة - ٨ -

اجراءات تسليم المجرمين الفارين
والوثائق المطلوبة

- ١ - تقدم جميع طلبات تسليم المجرمين الفارين بالطرق الدبلوماسية .
- ٢ - يتضمن ملف الطلب ما يلي :
 - أ - الوثائق والبيانات والمصور الفوتوغرافية (ان لمكن) ، او انواع اخرى من المعلومات التي تصف هوية الشخص وجنسيته والمكان الذي يحتل ان يكون موجودا فيه .
 - ب - معلومات تبين الحقائق المتعلقة بالجريمة والمراحل الاجرائية للقضية .
 - ج - نص المادة القانونية التي تصف العناصر الجوهرية للجريمة التي طلب التسليم بسببها .
 - د - نص المادة القانونية التي تفرض العقوبة الخاصة بالجريمة .
 - هـ - الوثائق والبيانات او اي نوع آخر من المعلومات المحددة في الفقرة ٢ - او الفقرة ٣ - من هذه المادة حسبما يكون ملائما .
- ٣ - كما يتضمن الطلب تسليم شخص مطلوب للمغاضاة ما يلي :
 - أ - نسخة من مذكرة او امر اعتقال رسمي صادر عن قاض او سلطة مختصة اخرى .
 - ب - نسخة من وثائق الانتماء .
 - ج - اية معلومات توفر اساسا معقولا للاعتقاد بان الشخص المطلوب تسليمه ارتكب الجريمة التي يطلب تسليمه من اجلها .
- ٤ - ويجب ايضا ان يكون طلب التسليم المتعلق بشخص ادين بالجريمة التي طلب بسببها التسليم متضمنا ما يلي :
 - أ - نسخة من الحكم الصادر بادانته او ، ان لم تكن موجودة ، بيان من سلطة قضائية مفادة ان الشخص قد ادين .
 - ب - معلومات تثبت ان الشخص المطلوب هو الشخص الذي ادين .
 - ج - نسخة من الحكم الذي يرض في حالة صدور حكم ضد الشخص المطلوب ، وبيان يثبت الى اي مدى تم تنفيذ هذا الحكم .
 - د - في حالة صدور حكم غيابي بادانة الشخص ، الوثائق المطلوبة في الفقرة ٣ - .

المادة - ٩ -
حجية الوثائق

- تقبل الاوراق التي يتضمنها طلب تسليم المجرمين الفارين بمثابة ادلة في حيثيات اجراءات التسليم هي حاله :
- أ - التصديق عليها بواسطة الموظف الدبلوماسي الرئيسي او الموظف التنفيذي الرئيسي في الدولة المطلوب اليها التسليم والمقيم في الدولة طالبة التسليم او .
 - ب - التصديق عليها او توثيقها بأي شكل آخر يكون مقبولا بموجب قانون الدولة المطلوب اليها .

المادة - ١٠ -
الترجمة

- ترجم جميع الوثائق المقدمة من الدولة طالبة التسليم الى لغة الدولة المطلوب اليها .

المادة - ١١ -
الاعتقال المؤقت

- ١ - في الاحوال اضطرارية ، يجوز لاي من الدولتين المتعاقبتين ان تطلب اعتقال الشخص المطلوب بصورة مؤقتة ريثما يتم تقديم طلب التسليم . ويجوز نقل طلب الاعتقال المؤقت بالطرق الدبلوماسية او مباشرة بين وزارة العدل في الولايات المتحدة ووزارة العدل في الملكة الاردنية الهاشمية . كذلك يجوز استعمال وسائل منظمة البوليس الجنائي الدولية - انترپول - لنقل مثل هذا الطلب .
- ٢ - يتضمن طلب الاعتقال المؤقت :
 - أ - وصفا للشخص المطلوب وصورة فوتوغرافية له - ان امكن - ومعلومات عن جنسيته .
 - ب - مكان وجود الشخص المطلوب ، ان كان معروفا .
 - ج - بيانا مختصرا عن وقائع القضية يتضمن ، ان امكن - مكان وزمان وقوع الجريمة .
 - د - بيان القوانين التي تم انتهاكها .
 - هـ - بيانا عن وجود امر اعتقال الشخص المطلوب او تجريمه ، او حكم بادانته .
 - و - بيانا بان طلبا لتسليم الشخص المطلوب سيرسل لاحقا .
- ٣ - يتم ابلاغ الدولة الطالبة بدون تاخير بكيفية التصرف في طلبها والاسباب المتعلقة باي رفض ان حصل .
- ٤ - يجب اطلاق سراح الشخص الذي تم اعتقاله بشكل مؤقت نور انتهاء ستين - ٦٠ يوما من تاريخ الاعتقال المؤقت بموجب احكام هذه المعاهدة اذا لم تتسلم السلطة المختصة في الدولة المطلوب اليها الطلب الرسمي للتسليم مرفقا به الوثائق المؤيدة المنصوص عليها في المادة ٨ الا انه يجوز تمديد هذه الفترة لفترة اضافية قدرها ثلاثون - ٣٠ يوما بناء على طلب الدولة الطالبة .
- ٥ - اطلاق سراح الشخص المطلوب بموجب احكام الفقرة ٤ - من هذه المادة لا يحول دون اعادته اعتقاله وتسليمه مرة ثانية اذا تسلمت الدولة المطلوب اليها طلب التسليم والوثائق المؤيدة له في تاريخ لاحق .

المادة - ١٢ -
القرار والتسليم

- ١ - تقوم الدولة المطلوب اليها باطلاع الدولة الطالبة قرارها بشأن طلب التسليم بدون تاخير .
- ٢ - اذا رفض الطلب بكامله او بشكل جزئي تعطي الدولة المطلوب اليها تفسيرا لاسباب الرفض وتقوم هذه الدولة بتزويد نسخة عن القرارات القضائية المناسبة عند الطلب .
- ٣ - اذا منحت الموافقة على طلب التسليم ، تقوم السلطات في الدولتين المتعاقبتين بالاتفاق على زمان ومكان تسليم الشخص المطلوب .
- ٤ - اذا لم ينقل الشخص المطلوب من اراضي الدولة اليها في غضون الفترة المذكورة في قانون تلك الدولة ، يجوز اطلاق سراحه من السجن ، كما يجوز للدولة المطلوب اليها بالتالي ان ترفض التسليم بسبب الجريمة نفسها .

المادة - ١٣ -
التسليم المؤقت والمؤجل

- ١ - اذا منحت الموافقة على طلب التسليم في قضية شخص تجري محاكمة في الدولة المطلوب اليها او كان يمضي مدة عقوبة حكم عليه بها في الدولة المطلوب اليها ، يجوز لتلك الدولة ان تسلم الشخص المطلوب لفترة مؤقتة الى الدولة الطالبة من اجل محاكمته . ويبقى الشخص الذي يسلم على هذا النحو قيد السجن في الدولة الطالبة ويماد الى الدولة المطلوب اليها بعد انتهاء اجراءات محاكمته ، وذلك بموجب الشروط التي يجب تحديدها بالاتفاق بين الدولتين المتعاقبتين .
- ٢ - يجوز للدولة المطلوب اليها ان تؤجل اجراءات تسليم شخص تجري محاكمته او كان يمضي مدة عقوبة حكم عليه بها في تلك الدولة . ويجوز ان يستمر التأجيل حتى تنتهي محاكمته او تنقضي مدة العقوبة التي حكم عليه بها .

هكذا من المأهول

المادة ١٤-

طلبات تسليم المجرمين الفارين المقدمه من عدة دول

إذا تلقت الدولة المطلوب إليها طلبات من الدولة الأخرى المتعاقدة ومن أية دولة أو دول من أجل تسليم الشخص ذاته، أما للجريمة نفسها أو بسبب جرائم أخرى، تقوم السلطة المختصة في الدولة المطلوب إليها بتحديد الدولة التي منسب الشخص إليها .

ولدى اتخاذ قرارها، تأخذ الدولة المطلوب إليها في الاعتبار جميع العوامل المتصلة بالوضوح دون أن يكون ذلك مقصوراً على ما هو آت :

- أ - إذا كانت الطلبات مقدمة بموجب معاهدة .
- ب - المكان الذي ارتكبت فيه كل جريمة .
- ج - المصالح الخاصة بكل دولة من الدول الطالبة .
- د - مدى خطورة الجرائم .
- هـ - جنسية الضحية .
- و - إمكانية إجراء ترتيبات أخرى لتسليم المجرمين الفارين بين الدول الطالبة : و
- ز - الترتيب التسلسلي الذي وردت فيه الطلبات من الدول الطالبة .

المادة ١٥ -

الاستيلاء على الممتلكات وتسليمها

١ - يجوز للدولة المطلوب إليها، في حدود ما تسمح به قوانينها، الاستيلاء على كافة المواد والوثائق والأدلة المتعلقة بالجريمة النسوبة للمجرم الفار الذي وافقت على تسليمه، وتسليم كل ذلك للدولة الطالبة، كما يجوز تسليم الأشياء المذكورة في هذه المادة حتى لو تعذر إتمام تسليم الشخص المطلوب بسبب وفاته أو اختفائه أو فراره .

٢ - من أجل تسليم الممتلكات يجوز للدولة المطلوب إليها أن تشترط على الدولة الطالبة تقديم تأكيدات مرضية بأن الممتلكات سوف تعود إلى الدولة المطلوب إليها حالاً يتيسر ذلك، ويجوز أيضاً للدولة المطلوب إليها أن ترفض تسليم تلك الممتلكات إذا اقتضت الحاجة إليها كدليل اثبات في هذه الدولة.

٣ - حقوق الغير في تلك الممتلكات تكون موضع الاحترام .

المادة ١٦ -

حكم الاختصاص

١ - لا يجوز احتجاز أو محاكمة أو معاقبة الشخص الذي تم تسليمه بموجب هذه المعاهدة من الدول الطالبة إلا من أجل :

- أ - الجريمة التي منحت بسببها الموافقة على التسليم أو جريمة يختلف وصلها ولكنها تقوم على نفس الحقائق التي منحت الموافقة بتسليمه على أساسها، شريطة أن تكون هذه الجريمة خاضعة لأحكام التسليم أو تكون الجريمة أخف ولكنها مشمولة في تلك الأحكام .
- ب - جريمة ارتكبت بعد تسليم الشخص . أو
- ج - جريمة تقبل بسببها السلطة المختصة في الدولة المطلوب إليها احتجاز الشخص أو محاكمته أو عقابه . ومن أجل أهداف هذه الفقرة :

١ - يجوز للدولة المطلوب إليها أن تطالب بتقديم الوثائق اللازمة والواردة في المادة ٨ . و

٢ - يجوز للدولة الطالبة احتجاز الشخص الذي جرى تسليمه لمدة ٩٠ يوماً، أو لفترة أطول حسبما تسمح به الدولة المطلوب إليها، ريثما يجري إتمام الإجراءات المتعلقة بالطلب .

٣ - لا يجوز تسليم الشخص الذي تم تسليمه بموجب هذه المعاهدة إلى دولة ثالثة بسبب جريمة ارتكبت قبل تسليمه بموجب هذه المعاهدة ما لم توافق الدولة المتعاقدة التي قامت بتسليمه على تسليمه للدولة الثالثة .

٤ - إن تحول الفقرتان ١ و ٢ من هذه المادة دون احتجاز أو اعتقال أو معاقبة شخص تم تسليمه، وإن تحول كذلك دون تسليمه إلى دولة ثالثة إذا :

- أ - فاض ذلك الشخص أراضي الدولة الطالبة بعد تسليمه وعاد إليها طواعية، أو
- ب - إذا لم يفاخر ذلك الشخص أراضي الدولة الطالبة خلال ١٠ أيام من اليوم الذي انتهت له فيه جريمة المصادرة .

المادة ١٧ -

التنازل عن تسليم المجرمين الفارين

إذا وافق الشخص المطلوب على تسليم نفسه إلى الدولة الطالبة، يجوز للدولة المطلوب إليها تسليمه بأسرع ما يمكن وبدون أية إجراءات أخرى متضمنة عليها في هذه المعاهدة .

المادة ١٨ -

النقل والمروءة

١ - يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين السماح لدولة ثالثة بنقل شخص عبر أراضيها ليتم تسليمه للدولة الأخرى. وينقل طلب المرور بواسطة الطرق الدبلوماسية أو بصورة مباشرة بين وزارة العدل في الولايات المتحدة ووزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية. كذلك يجوز استعمال وسائل منظمة البوليس الجنائي الدولية (إنترپول) لنقل مثل هذا الطلب. ويشمل هذا الطلب وصفا للشخص الجاري نقله وبياناً موجزاً عن وقائع القضية . ويجوز احتجاز الشخص المنقول في الحبس أثناء مدة المرور .

٢ - لا تكون هناك ضرورة لوجود تفويض عند نقل الشخص المطلوب جواً إذا لم يكن من المقرر هبوط الطائرة على أراضي تلك الدولة الأخرى. وإذا حدث هبوط غير مقرر على أراضي الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز لتلك الدولة الأخرى مطالبة الدولة الأخرى المتعاقدة بتقديم طلب النقل على النحو المنصوص عليه في الفقرة (١) وتقوم تلك الدولة المتعاقدة باحتجاز الشخص الجاري نقله لحين استلام طلب النقل وتنفيذه، على أن يرد هذا الطلب في غضون ٩٦ ساعة من وقت الهبوط الغير مقرر .

المادة ١٩ -

التفويض بالنقل والتفويضات

١ - تقوم الدولة المطلوب إليها بتقديم التماس والمساعدة للدولة الطالبة والمثل أمام المحكمة نيابة عنها، وتمثل مصالحها في أية إجراءات تنجم من طلب تسليم المجرمين الفارين .

٢ - تحصل الدولة الطالبة النفقات المتعلقة بترجمة الوثائق ونقل الشخص المسلم . وتدفع الدولة المطلوب إليها جميع النفقات الأخرى التي تنفق فيها بسبب إجراءات التسليم .

٣ - لا تقوم أي من الدولتين بتقديم أية مطالبات مالية للدولة الأخرى نتيجة اعتقال الأشخاص المطلوبين بموجب هذه المعاهدة أو احتجازهم أو استجوابهم أو تسليمهم .

المادة ٢٠ -

التشاور

يجوز لوزارة العدل في الولايات المتحدة ووزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية التشاور مع بعضهما البعض بصورة مباشرة، أو من طريق وسائل منظمة البوليس الجنائي الدولية (إنترپول)، وذلك فيما يتعلق بمعالجة القضايا الفردية ومن أجل المحافظة على إجراءات تطبيق هذه المعاهدة وتحسينها .

المادة ٢١ -

التطبيق

تنطبق هذه المعاهدة على الجرائم المرتكبة قبل وبعد تاريخ نفاذها .

هذا من الملاحق

المادة -٢٢- تعريفات

بالنسبة للولايات المتحدة فإن عبارة « السلطة المختصة » إنما وردت في هذه المعاهدة تعني السلطات المعنية في الجهاز التنفيذي الأمريكي .

المادة -٢٣- التصديق على المعاهدة وسريان مفعولها

- ١ - تخضع هذه المعاهدة للتصديق عليها بعد استكمال الإجراءات القانونية الداخلية في كلتا الدولتين المتعاقبتين ويتم تبادل وثائق التصديق لمسي اقرب وقت ممكن في واشنطن .
- ٢ - يسمي مفعول هذه المعاهدة لدى تبادل وثائق التصديق .

المادة -٢٤- انتهاء العمل بالمعاهدة

يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين إنهاء العمل بهذه المعاهدة في أي وقت بإعطاء إشعار مكتوب إلى الدولة المتعاقدة الآخر بالطرق الدبلوماسية، ويصبح إنهاء العمل بالمعاهدة ساري المفعول بعد ستة شهور من تاريخ استلام هذا الإشعار .
واترارا بما تقدم، قام الموقعان أدناه بوصفهما ممثلين مفوضين حسب الأصول عن حكومتيهما بالتوقيع على هذه المعاهدة .
جرى التوقيع في واشنطن على نسختين باللغتين الإنجليزية والعربية وذلك في هذا اليوم ٢٨ من شهر آذار سنة ١٩٩٥ ، وتعتبر كل واحدة من النسختين أصلا وصحيحة على حد سواء .

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية السيد روبرت بلليرو	عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور فايز الطراونة
--	--

تعليمات رقم -٢- لسنة ١٩٩٥ تعليمات صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم

صادرة استنادا للمادة (٣٧) من نظام الصندوق رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ وما طرأ عليه من تعديلات
المادة الأولى :

تسمى هذه التعليمات : التعليمات الخاصة بصندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٩٥ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية

يكون للكلمات والمبارات التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الأمين العام :	الأمين العام للوزارة
الصندوق :	صندوق اسكان موظفي الوزارة
اللجنة :	لجنة ادارة الصندوق
المدير :	مدير الصندوق
المشارك :	موظف الوزارة المشترك في الصندوق شريطة أن تكون خدمته في الوزارة مقبولة للتقاعد وتشمل لفظة الذكر المؤنث أيضا
البنك :	البنك الذي تحدده اللجنة .
الخدمة :	الخدمة في الوزارة

المادة الثالثة :

يعين الوزير العدد الكافي من الموظفين للعمل في الصندوق بمن فيهم المدير ومحاسب الصندوق .

المادة الرابعة :

يتولى المدير ادارة شؤون الصندوق وتنفيذ المهام والواجبات الموكلة اليه بما في ذلك :

- ١ - اعداد مشروع السياسة العامة للصندوق .
- ٢ - اعداد مشروع خطة اسكان عامة للمشتركين .
- ٣ - اعداد مشروع سياسة استثمار اموال الصندوق ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها من اللجنة .
- ٤ - اعداد المشاريع الخاصة بالحصول على القروض اللازمة للصندوق واعداد العقود الخاصة بها .
- ٥ - دراسة تقرير محققى حسابات الصندوق وعرضه على اللجنة تمهيدا لآرائه .
- ٦ - دراسة طلبات المشتركين للحصول على القروض وفقا لاحكام النظام والتعليمات الصادرة بموجبها وتقديمها للجنة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ٧ - تنظيم الوثائق الخاصة بالانتفاع من الصندوق وشروطها وتخصيص القروض والامور المتعلقة بحقوق والتزامات كل من الصندوق والمشارك تمهيدا لاتخاذ القرارات الخاصة بها من اللجنة والتوقيع عليها .
- ٨ - التوقيع على معاملات وضع الاموال غير المنقولة تامينا لقروض الصندوق .
- ٩ - متابعة قرارات اللجنة .

هكذا من الأشهر

المادة الخامسة :

يكون محاسب الصندوق مرتبطاً بالمدير ومسؤولاً أمامه عن تنفيذ المهام والواجبات الموكلة اليه بما في ذلك :-

- ١ - اعداد الحسابات والدفاتر الخاصة بالامور المالية وحفظها والاشراف عليها .
- ٢ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق تمهيدا لقرارها من اللجنة .
- ٣ - اعداد حساب المدفوعات والمتبوضات والوفر المتراكم في الصندوق عن السنة المالية المنتهية وتقديمه للجنة في موعد اقضاء ثلاثة اشهر من نهاية السنة المالية لتصديقه .
- ٤ - متابعة ايداع اموال الصندوق في البنك والتأكد من عمليات اقتطاع قيمة الاشتراك الشهري من راتب المشترك وما يستحق على المقرض من مبالغ للصندوق بما في ذلك الاموال الخاصة بحساب التكاليف والتضامنين .

المادة السادسة :

يكون الاشتراك اختياريا في الصندوق لموظفي الوزارة .

المادة السابعة :

- ١ - ينتهي اشتراك المشترك في الصندوق عند انتهاء خدمته في الوزارة بغير التقاعد .
- ب - يجوز الانسحاب من الصندوق بموافقة المدير .

المادة الثامنة :

يلغى اشتراك المشترك بالصندوق اذا كان اشتراكه مخالفا لاحكام النظام بقرار من المدير .

المادة التاسعة :

تصلى حقوق المشترك عند انسحابه وانتهاء خدمته او الفاء اشتراكه في الصندوق ولا تعاد له اقساط التكاليف والتضامنين .

المادة العاشرة :

اذا تبين ان المشترك مدين للصندوق وانتهت خدمته من الوزارة بغير التقاعد يقوم المشترك بتسديد المبلغ الذي استحق دفعه على اقساط تحددها اللجنة من تاريخ اشتراكه .

المادة الحادية عشرة :

يمنع لورثة المشترك المتوفي وغير المقرض من الصندوق بموجب حجة حصر الارث جميع الاشتراكات الشهرية المنتظمة من راتبة طيلة مدة اشتراكه بما فيها اقساط التكاليف والتضامنين دون احتساب اي مائدة عليها .

المادة الثانية عشرة :

يحق للمشارك الحصول على قرض من الصندوق اذا كان المشروع المبني المراد انشاؤه بصورة مشتركة مع آخرين غير مشتركين بالصندوق شريطة رهن خصته في قيد الارض تأمينا للقرض .

المادة الثالثة عشرة :

تندفع الالتزامات المطلوبة من المشترك المتوفى من حساب التكاليف والتضامنين في حالة كون المشروع السكني الذي انعم باموال الصندوق مسجلا باسم المشترك او بالاشتراك مع زوجته او اولاده .

المادة الرابعة عشرة :

اذا كان المشروع السكني المراد انشاؤه باموال الصندوق تنطبق عليه احكام قانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به يلزم طالب القرض بتقديم رخصة بناء نهائية من الجهات المعنية مرفقا بها المخطط المعد من قبل مكتب هندسي لاعتماده من اللجنة على ان يكون مبينا عليه الشقة المفوي تمويلها باموال الصندوق والمتفق عليها بين الشركاء قبل بدء العمل بمسعى البناء .

المادة الخامسة عشرة :

يلزم المشترك قبل حصوله على القرض بمراجعة دائرة تسجيل الاراضي المختصة بتنفيذ الاجراءات الخاصة بوضع اشارة الحجز على قيد القطعة التي سيتم عليها المشروع السكني تأمينا للقرض بموجب النموذج المعد لهذه الغاية وفقا لاحكام قانون وضع الاموال غير المنقول وبموجب ذلك على المشاريع السكنية المفوي انمايتها على ارض خاصة بالمشترك او مملوكة مع آخرين يجيز النظام اقامة المشروع السكني عليها .

المادة السادسة عشرة :

لا يمنح القرض لاي مشترك اذا كان قد حصل على دار للسكن من اي مشروع اسكان حكومي وسدد التزاماته فيه . الا انه يجوز منح القرض لاي مشترك يستحق الاستفادة من الصندوق لغايات تسديد التزاماته في اي المشاريع الاسكانية او بنك الاسكان او اي بنك آخر شريطة ان تكون هذه الالتزامات لغاية السكن وان يقتصر القرض على تسديد الالتزامات بتاريخه وليس بعد ترشيحه للاقتراض وبموجب كتاب خطي من الجهة الدائنة .

المادة السابعة عشرة :

- ١ . تعطى الاولوية لمنح القروض حسب الاسس والمعايير التالية :-

- ١ - الخدمة في الوزارة :
- يعطى لكل مشترك نقطتان عن كل سنة خدمة .
- ٢ - الاشتراك في الصندوق :
- يعطى لكل مشترك ثلاث نقاط عن كل سنة اشتراك .
- ب . لا يجوز منح القرض لاي مشترك يملك سكنا في المحافظة التي يعمل فيها وتزيد مساحته على ٢٢٠٠ على انه يجوز للجنة الموافقة على منح القرض او جزء منه لغايات اكمال او توسيع السكن الذي يملكه المشترك في المحافظة التي يعمل فيها بعد أقصى مساحه ٢٢٠٠ .
- ج . يمنح المشترك المتقاعد قرضا من الصندوق اذا كان لا يملك سكنا في اي محافظة في المملكة مع مراعاة ما ورد في الفقرة ب من هذه المادة .
- د . يحق للمشارك الذي لا يملك سكنا في مركز عمله الحصول على قرض من الصندوق لتوفير سكن له في اي مكان يرغب فيه . في حالة عدم ملكيته لاي مكان .
- هـ . يحق للمشارك الذي لا يملك سكنا في مركز عمله ويملك سكنا غير مناسب او غير كاف في مكان آخر خارج مركز عمله الحصول على قرضه من الصندوق لغاية اكمال او توسيع السكن الذي يملكه او شراء او انشاء سكن جديد له .
- و . تقتصر قيمة قرض كل مشترك استفاد من مشاريع الاسكان الحكومية غير القابلة للتوسع او الاكمال (شقة) على ما يعادل الالتزامات المالية المترتبة عليه بتاريخ منحه القرض وفي حالة كون المشروع السكني قابلا للتوسع او الاكمال للجنة الموافقة على منحه القرض لغاية التوسع والاكمال وتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليه .

المادة الثامنة عشرة :

اذا لم يتمكن المشترك من توقيع عقد الاقتراض واجراء معاملة التأمين وتوقيع سند وضع الاموال غير المنقول تأمينا للقرض وتوقيع الوثائق والمستندات التي يشترط قرار الموافقة او هذا النظام تقديمها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التبليغ للجنة الموافقة على تأجيل القرض لمدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ تبليغه قرار منحه القرض .

هكذا من المأهل

المادة التاسعة عشرة :-

- يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه للمشارك بعد تقديمه الوثائق التالية :-
- أ - سند تسجيل أو تصرف يثبت ملكية المشترك للأرض إذا كان القرض لأقامة دار للسكن ما بها وملكيته للأرض وما عليها من انشاءات إذا كان القرض لإكمال أو توسيع تلك الدار .
 - ب - رخصة الانشاءات الصادرة من الجهات المختصة .
 - ج - رخصة إقامة المشاريع السكنية على قطعة أرض واحدة لصالح أكثر من مشترك وفقاً لقانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به .
 - د - توقيع عقد البيع المبني إذا كانت الغاية من القرض شراء دار للسكن شريطة أن تكون رخصة البناء الخاصة بها وكافة المعاملات الخاصة بنقل ملكيتها متفقة مع أحكام التشريعات المعمول بها في البلديات أو المجالس القروية ودائرة الأراضي .

المادة العشرون :-

يلتزم المقرض خطياً بتقديم البيانات اللازمة التي تطلبها اللجنة والتي ثبتت قدرته المالية على تنفيذ المقرض السكني في حالة عدم كفاية القرض لتنفيذ هذه .

المادة الحادية والعشرون :-

- يدفع القرض الذي خصص لأي مشترك على النحو التالي :-
- أ - كامل قيمة القرض إذا كانت الغاية منه شراء دار جاهزة للسكن، وإذا نقصت قيمة الدار عن قيمة القرض القدرة له فيعطى ما يساوي ثمنها فقط .
 - ب - كامل قيمة القرض إذا كان قد خصص للمشارك لإبراء ذمته من دين في أي مشروع سكني أو قرض من بنك الإسكان أو مؤسسة الإسكان مع مراعاة أحكام المادة السادسة عشرة من هذه التعليمات .
 - ج - يتم دفع القرض على أربعة أقساط تحدد مواعيد دفعها وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لأقامة دار للسكن له، على أن يبدأ من انشاء البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ دفع القسط الأول له وأن ينتهي من انشاء الدار خلال مدة لا تزيد على سنة كحد أعلى من تاريخ تسلمه القسط الأول ويجوز تمديد هذه المدة أربعة أشهر ولمرة واحدة فقط إذا كانت هناك أسباب مشروعة للتأخير تقتضيه بها اللجنة .
 - د - يتم دفع القرض بأقساط يحددها المدير وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لإكمال أو توسيع دار سكن له .
 - هـ - يتم دفع القرض بأقساط يحددها المدير وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لإنشاء شقة سكنية في مشروع سكني وفقاً لأحكام قانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به شريطة أن لا يدفع أي قسط للمقرض إلا بعد انتهاء البناء على الهيكل إذا كانت الشقة المراد انشاؤها على أرض مشتركة مع آخرين غير مشتركين في الصندوق .
 - و - من يحصل على قرض لشراء قطعة أرض لأقامة سكن له عليها يصرف له ثلث قيمة قرضه من الصندوق عند احضاره سند تسجيل بملكته لقطعة الأرض ويصرف له الثلث الثاني من قيمة قرضه عند وصوله بالبناء إلى تمام الشباك ويصرف له الثلث الثالث عند اكتمال البناء على الهيكل .

المادة الثانية والعشرون :-

- يتم تحصيل الأقساط الشهرية من المقرضين على مدى عشرين سنة بعد فترة أمهال على النحو التالي :-
- أ - من يحصل على قرض من الصندوق لإبراء ذمته من دين في أي مشروع إسكاني يعطى مهلة شهر واحد من تاريخ صرف القرض .
 - ب - من يحصل على قرض لشراء وحدة سكنية ويصرف له القرض دفعة واحدة ويكون قرضه يعادل الوحدة السكنية يعطى مهلة شهر واحد من تاريخ صرف القرض .

- ج - من يحصل على قرض لشراء وحدة سكنية ويصرف له القرض دفعة واحدة ويكون ثمن الوحدة السكنية أعلى من قيمة القرض يعطى مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صرف القرض .
- د - من يحصل على قرض لإنشاء أو إكمال أو توسيع وحدة سكنية ويصرف له القرض على دفعات يعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .
- هـ - من يحصل على قرض لشراء قطعة أرض لأقامة سكن له عليها يدفع له ثلث قيمة القرض عند تقديمه سند تسجيل باسمه ويعطى مهلة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ صرف الدفعة الأولى لتقديم الوثائق المطلوبة (الواردة في المادة التاسعة عشرة من هذه التعليمات) وتدفع له الدفعة الثانية مباشرة للبناء ويعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ هذه الدفعة لإنشاء البناء وفي حال عدم قيامه بالبناء بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه الدفعة الأولى يتم استيفاء مقدار هذه الدفعة على أقساط تحددها اللجنة .

المادة الثالثة والعشرون :-

- أ - تنزل قيمة الاشتراكات التي دفعها المقرض للصندوق طيلة مدة اشتراكه من قيمة القرض باستثناء رسم الانتساب وحساب الكافل والتضامن ويسدد الباقي على أقساط شهرية متساوية على مدى عشرين عاماً .
- ب - أما بالنسبة للمقرضين الذين حصلوا على قروض قبل نفاذ أحكام هذا النظام يتم إجراء تسوية حسابية لأوضاعهم بتفصيل قيمة الاشتراكات التي دفعوها قبل حصولهم على القرض المتبقي عليهم ويقسم باقي القرض على المدة الزمنية المتبقية .

المادة الرابعة والعشرون :-

- أ - لا يمنح المشترك قرضاً من الصندوق إذا قام ببيع سكنه المناسب بعد نفاذ أحكام هذا النظام .
- ب - لا يمنح المشترك قرضاً من الصندوق لشراء سكن من زوجه أو أحد أصوله أو فروعهم .

المادة الخامسة والعشرون :-

يحق لزوج المشترك في الصندوق والذي حصل زوجه على قرض من الصندوق بأولوية نكاح الزوجين استناداً للتعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ الحصول على قرض من الصندوق حسب أولويته في النقاط الواردة في هذه التعليمات بعد تنزيل النقاط التي منحها لزوجهم من مجموع نقاطهم .

المادة السادسة والعشرون :-

تعالج اللجنة القضايا التي لم يرد عليها نص في هذه التعليمات وفقاً لأحكام النظام .

المادة السابعة والعشرون :-

عند اعادة المشترك أو حصوله على إجازة دراسية يلزم بدفع قيمة الاشتراك الشهري مسبقاً ولمدة عام أما في حالة كون المشترك مقرضاً فيطلب خطي لفنظر اللجنة في كيفية سداد أقساط القرض خلال مدة اعارته أو إجازته الدراسية .

المادة الثامنة والعشرون :-

يعين الوزير بتنسيب من الأمين العام الأعضاء المشار إليهم من الفقرة (د) من المادة الخامسة عشرة من النظام شريطة أن يكونوا من موظفي الوزارة وتكون مدة العضوية سنتين .

المادة التاسعة والعشرون :-

تلغى هذه التعليمات تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ الخاصة بصندوق إسكان موظفي وزارة التربية والتعليم .

نائب رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم
عبد الرؤوف الروابدة

هكذا من المأهول

تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات

صادرة بالاستناد لاحكام المادتين رقم ٤ و ٢٨ من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ م .

اولا : تضاف مادة جديدة الى التعليمات المشار اليها باعلانه وترقم بالرقم ١١- وذلك على النحو التالي :

المادة ١١ - ١ - تصرف للمركبة عند تسجيلها لأول مرة او تجديد ترخيصها بالاضافة الى رخصة سيرها ببطاقة ملصقة تبين موعد انتهاء رخصة اقتناء المركبة .

ب - على مالك المركبة تثبيت الملصق على الزجاج الامامي في الجزء العلوي الايمن .

ثانيا : يسري العمل بهذه التعليمات فور صدورها .

سلامه حماد

وزير الداخلية

تعليمات صادرة استنادا لنص المادة ١٤ من نظام النقل

السياحي المتخصص رقم ٧ - لسنة ١٩٩٥ .

بناء على تنسيب لجنة السياحة اقرر اصدار هذه التعليمات :

المادة ١ - تنظيم عمل شركة النقل السياحي المتخصص ، بحيث يجب ان تلتزم بما يلي :-

- ١ - ان يكون دوام الشركة لمدة ٢٤ ساعة .
- ٢ - ان تعمل الشركة بنظام المناوبت .
- ٣ - ان تقوم الشركة بتطبيق قانون العمل الاردني والقوانين والانظمة الاخرى المتعلقة بالعمل .
- ٤ - ان تلتزم الشركة بدقة المواعيد لسي الانطلاق والوصول للرحلات واستقبال وتوديع الانواع السياحية القادمة من خلال المكاتب السياحية .
- ٥ - الاعلان عن اسعار الرحلات السياحية بعد تصديقها من الوزارة .
- ٦ - الاعلان عن الرحلات المنتظمة وغير المنتظمة بمواعيد محددة .
- ٧ - تلتزم الشركة بتطبيق نظام التأمين الصحي .
- ٨ - تلتزم الشركة بتطبيق نظام الضمان الاجتماعي .
- ٩ - الالتزام في عملية تسوية الامور المالية بين شركة النقل السياحي المتخصص وبين مكاتب السياحة والسفر من جهة وبين شركات النقل السياحي المتخصص فيما بينها من جهة ثانية .

المادة ٢ - مواصفات مكتب شركة النقل السياحي المتخصص :-

- ١ - يجب ان لا تقل مساحة المكتب الرئيسي عن ٢٢٠٠ والمفرعي عن ٣١٠٠ .
- ٢ - يجب توفير مواقف للمركبات السياحية بمعدل موقف لكل مركبة في المكاتب الرئيسية والفرعية شريطة الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المعنية .
- ٣ - توفير مساحة انتظار للركاب مجهزة بالمقاعد المريحة ودورات المياه للرجال والسيدات وتتوفر بها وسائل التكييف (التبريد والتدفئة) .
- ٤ - توفير وسائل الوقاية والسلامة العامة في مكاتب الشركة ، وخزانة اسعافات اولية .
- ٥ - توفير اللوازم التالية في المكتب :-
تلفون ، فاكس ، تليكس ، اناك لائق ، آلات طباعة ، آلات تصوير وثائق ، كمبيوتر ، قاعة حديدية ، فيود وسجلات كاملة ، اختام ، لافتة مضادة باللفتين العربية والانجليزية ، اجهزة اتصال لاسلكي تربط الادارة مع المركبات السياحية - غرفة عمليات -
- ٦ - ان تقوم الشركة بتقديم سند ملكية او عقد ايجار للمكاتب والمواقف بحيث تكون باسم الشركة وتكون غايات المايجور للنقل السياحي المتخصص .
- ٧ - اختيار شعار موحد ولون موحد للشركة ومركباتها ، بالتنسيق مع الوزارة .

هكذا من الأهل

المادة ٣ - المؤهلات الواجب توفرها لدى العاملين في مكتب شركة النقل السياحي المتخصص .
١ - مدير المكتب :-

- ١ - أن يكون أردني الجنسية .
- ٢ - أن يكون حائزا على الشهادة الجامعية الأولى .
- ٣ - أن يكون حاصلًا على شهادة عدم محكومية .
- ٤ - أن يكون لائحا من الناحية الصحية والبدنية .
- ٥ - أن يجيد لغة أجنبية على الأقل .
- ٦ - أن يتراوح عمره بين ٢٥ - ٦٥ عاماً .

ب - الموظفون الإداريون في مكتب الشركة.

- ١ - أن يكون أردني الجنسية .
- ٢ - أن يكون حاصلا على شهادة عدم محكومية .
- ٣ - أن يكون حاصلا على دبلوم كحد ادنى في الاعمال الادارية والمالية .
- ٤ - أن يجيد لغة اجنبية على الاقل .
- ٥ - أن تتوفر لديه اللياقة البدنية والصحية .

١ - ان يكون اردني الجنسية .

- ١- أن يكون حاصلا على شهادة عدم محكومية .
٢- أن تتوفر لديه اللياقات الصحية والبدنية .
٣- أن يجيد القراءة والكتابة .
٤- أن يتراوح عمره بين ٢٥ و ٥٠ عاما ولا تقل خبرته عن خمس
المرحلات السياسية .
الفراسيون .

الفرائشون .

- أن يكون أردني الجنسية .
- أن يكون حاصلًا على شهادة مدم محكومية .
- ٢- أن يكون لائقًا صحيا وبندنيا .
- أن يجيد القراءة والكتابة .

المادة ٤ - ان تلتزم الشركة باختيار زي لكل فئة من فئات العاملين بالتسويق مع الوزارة .

المادة ٥ - شروط التأمين على الحافلات والركاب والامتعة

- ١ - أن تقوم الشركة بعمل تأمين شامل على المركبة .
- ٢ - أن تقوم الشركة بعمل تأمين شامل على السائق ومساعدة السائق والافراد والمجموعات السياحية .
- ٣ - أن تقوم الشركة بعمل تأمين شامل على الامتعة .

المادة ٦ - - يسمح لشركات النقل السياحي المتخصص باقتناء سيارات ركوب متوسطة سياحية بنسبة ٢٠٪ من العدد الإجمالي للحافلات السياحية التي تمتلكها الشركة .

وزير السياحة والآثار
عبد الإله الخطيب

قرار صادر عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات

ترر مجلس مهنة تدقيق الحسابات بقراره رقم ٣-٩٥ تاريخ ٢٩-٥-١٩٩٥ اعتماد المعايير والأسس والشروط التالية لمعاودة جمعيات المحاسبين القانونيين المعتمدة دوليا والتي يعترف بها مجلس مهنة تدقيق الحسابات استنادا للبند ٧-٤ من المادة ٤-٤ من قانون المهنة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥ على النحو التالي :-

اولا : معايري عامسة .

- أ - أن تكون درجة البكالوريوس أو ما يعادلها في التخصصات الواردة في قانون المهنة . هي المؤهل العلمي المطلوب للدراسة في المعهد أو الجمعية .
- ب - أن يكون المعهد أو الجمعية مسجلا قانونا في بلده مقرر له لزاولة نشاطه المهني ومعترفا بشهادته من قبل بلد مقمره .
- ج - أن يكون لدى المعهد الصلاحية لإصدار قواعد ومعايير للمحاسبة والتدقيق ملزمة مهنيي وكذلك لقواعد السلوك المهني ولإصدار الأبحاث والنشرات المهنية لدى بلد المقر .
- د - أن يكون المعهد أو الجمعية مستقلا استقلالا ماليا وإداريا كاملا ويعتمد على تمويله ذاتيا وبشكل رئيسي على الاشتراكات والرسوم المنتظمة من الأعضاء فيه أو الطلاب الدارسين لديه .
- هـ - أن يكون قد مضى على تخريج أول دفعة منه مدة لا تقل عن خمسة أعوام .
- و - أن يكون لدى المعهد :-

- ١ خطة دراسية متكاملة مع وصف منفصل للساعات التي يقدمها .
- ٢ امتحانات منتظمة ومنتظمة ومراقبة لا تقل في مستواها عن امتحانات مجلس مهنة تدقيق الحسابات والمعاد والجمعية الدولية الأخرى .
- ٣ كماءات مهنية وعلمية متفرغة للبحوث المهنية وصياغة المعايير بانتظام واصدار نشرات مهنية منتظمة .

ثانياً - مع مراعاة ما ورد اعلاه يجب ان تكون متطلبات الشهادة او الخبرة لتلك المعاهد والجمعيات لا تقل عن الحدود الدنيا لما يتطلبه قانون مهنة تدقيق الحسابات في الاردن .

ثالثاً - ان تدعى طلب الترخيص من حملة شهادات هذه المعاهد او الجمعيات واي معاهد او جمعيات اخرى
 سيكون قبولاً مشروطاً بتقديم حامل هذه الشهادة لجميع الوثائق المطلوبة .

عضو امين عام وزارة المالية سليمان حافظ	عضو رئيس ديوان المحاسبة رئيس مجلس مهنة تدقيق الحسابات د. عبد خرابيشه
عضو مدير عام دائرة ضريبة الدخل منصور حدادين	عضو نائب محافظ البنك المركزي وليد خير الله
عضو عن الجامعات الاردنية د. محمود قاتيش	عضو عن الجامعات الاردنية د. محمود الخاليله
عضو عن قطاع الدقيقين راعي حيدر	عضو عن قطاع الدقيقين محمد البشير

هَذَا مِنْ الْمَقَالِ